جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والسنة

منهج قَبول الأخبار عند المحدّثين
دراسة تأصيليّة تطبيقيّة

إعداد
محمد عصام عيدو

إشراف
الأستاذ الدكتور نور الدين عتر
ومشاركة
الدكتور بديع السيد اللحام

١٤٣١ - ٢٠١٠

إهـــداء

إلى مَن روحُ الكائناتِ فداه سيّد ولد آدم **نبّينا محمّد صلّى الله عليه وسلّم** أتقدَّم بهذا العمل هديّةً متواضعةً لجنابه العظيم وفاءً لبعض حقّه عليّ سائلاً مولايَ الكريم أن يجمعني به في جنّة رضوانه.

وإلى مَن بحبّهم وتفانيهم في تربيتي -**والديَّ**- أضع هذا العمل بين أيديهما وفاءً لجميلهما عليَّ.

وإلى مَن حَبَتْني مِن حنانها الكثير، ومِن صبرها الجميل -**زوجتي**- شكراً لها وعرفاناً لسنوات الجدِّ والتعب.

وإلى مَن بخطاه أقتدي، وبنور معرفته أهتدي، إلى شيخي ومنارة دربي **الدكتور محمود مصري**.

شكر

أتقدَّم ببالغ الشكر وفائق العرفان إلى مَن أثرُ النبوةِ حاضرٌ في تفاصيل حياته ومسلكه شيخ المحدّثين في عصرنا الحاضر أستاذي **الدكتور نور الدين عتر** حفظه الله. الأبُ المحبّ، والعالم الصادق، والعامل الدؤوب.

كما أتقدَّم بالشكر إلى أستاذيّ **الدكتور محمد عجاج الخطيب** حفظه الله صاحب الهمَّة العليّة، مَن علَّمني بعمله وحاله قبل علمه، **والدكتور بديع السيّد اللحام** حفظه الله لما أفادني خلال كتابتي لهذه الأطروحة وخلال سنوات الدراسة من علمه، وحباني من وقته المزدحم بالواجبات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله. أما بعد،

فإنه في أثناء دراستي لهذا العلم –علم أصول الحديث– شغلني هذا السؤال الدائم: ماذا عساي أن أُضيفَ لهذا العلم كواحدٍ من المتخصّصين فيه؟ وزادت حيرتي باطّلاعي على كتب أهل الاصطلاح المتأخرين من هذا الفن أمثال الحافظ العراقي، والحافظ ابن حجر وتلميذيه الحافظين السيوطي والسخاوي، فالعلم أخذ أبعاده الواضحة وتقعَّد بنحوٍ مفصَّلٍ، وأخذت الدراسات تترى من بعد الحافظ ابن الصلاح ومن جاء بعده بالتعليق والتقييد لما جاء به في "مقدمته" المعروفة "بعلوم الحديث"

وكل هذه الدراسات والتصنيفات انطلقت في الأساس من أفكارٍ ورؤى دفعت أصحابها ومصنِّفيها لترتيبها وفقَ نظامٍ محددٍّ ارتأوه، ولكن بقيت الحاجة ملحّةً عند كل مَن كتب في هذا العلم بعد ذلك إلى إظهاره واضحاً، وإخراجه منظّماً في علاقاته وترتيب اصطلاحاته. فكانت ثمَّة دراساتٌ كثيرةٌ جاءت بعد ذلك، يمكن للمؤرِّخ في هذا الفن أن يضع ضمنها كتباً كثيرة أهمّها في ذلك العصر كتاب "نزهة النظر شرح نخبة الفكر" فهو على صِغر حجمه تجلَّت العبقرية فيه من خلال المنهج الذي اتّبعه الحافظ ابن حجر فيه، المنهج الذي يَظهر لك من الصفحات الأولى لكتابه، فالحافظ مشى على خطّةٍ سمحت له بأن يرتّب مصطلحات هذا العلم وفق منهجٍ محدّدٍ. ولكن الكتب التي تناولت علم المصطلح آنذاك أغلبها كانت تدور حول التقصّي في فهم المصطلح وبيان حدّه والتمثيل له، ونقدِ تعريفٍ ما أو تمثيلٍ ما، أو إضافةٍ ما.

وجاء القرنان التاسع عشر والعشرون ليُظهِرا من جديدٍ نشاطاً بارزاً في التأليف في هذا الفن. الدافع إليه يدور حول قضيةٍ بالغة الأهمية، هي: أن الإسلام تميَّز منذ اللحظة الأولى بالنصّ والكلمة، وأنّ النصّ هو المعجزة الكبرى لهذه الأمّة، وحول هذه المعجزة يدور نصٌ آخر أوسع منه هو الحديث النبوي، وهذا الحديث يُشكِّل هوية هذه الأمة وعنوان حضارتها، ذلك أنه يتناول تاريخها ورؤيتها وطريقة تعامل مؤمنيها مع النص الأول–القرآن. ولئن كانت الدراسات التي تُعنَى بالنص القرآني من جهة تفسيره وإبراز علومه تشكّل حيّزاً كبيراً من المكتبة الإسلامية، فإن الحديث النبوي أخذ الحيِّز الأكبر، وسبب ذلك أن التأليف غالباً في القرآن يدور حول تفسيره وتأويله، أما الحديث فكان هناك –فوق ذلك– إثباته ونقده ودراسته. فجاء علم أصول الفقه ليخدم القرآن والسنة بالتأويل والفهم والاستنباط، وكانت "رسالة" الإمام الشافعي أول لَبِنةٍ في هذا البناء.

وجاء علم أصول الحديث ليخدم الحديث النبوي أولاً وأخيراً، فكانت مباحثه الأصيلة والممتدّة تدور في جُلِّها على قضية إثبات النص: النص النبوي. أما القرآن فكان خارج مباحث هذا العلم، اللهمّ إلا في الممتدّ من هذا العلم، يشير إلى ذلك بنحوٍ واضحٍ أنّ العلماء وضعوا قضيّة التواتر قضيّةً ممتدّةً في علم أصول الحديث جاءت من علم أصول الفقه، ومع ذلك فإن أغلب ما يُقصد بالتواتر ليس النص القرآني، وإنما هو النص النبوي.

إذنْ، يدور حول النص النبوي علمان: علم أصول الفقه، وعلم أصول الحديث. والأول يُعنى بفهمه والاستنباط منه، والثاني يُعنَى بإثباته ونقده. وبينهما بونٌ في النظرة والمنهج والرؤية. ولكن أين حدود العلاقة والفواصل القائمة بين العلمين؟

في البداية كان جلُّ اهتمام الصحابة والتابعين ومَن بعدهم من الذين أرسَوا مذاهب الإسلام وأحكامه -من خلال البحث والتفتيش والنقد والتنقيب- منصبّاً على هذا النصّ النبويّ علماً وعملاً، أي أن الرائد في ذلك هو العمل في غالب الأحوال، ولذلك كثيراً ما نجد في تلك العصور "الفقيهَ المحدثَ"، وهذا يعني أن التمايز لم يكن واضحاً. وبدأ التمايز يتَّضح شيئاً فشيئاً، إلى أن استقرّ العلمان فيما بعد، وتوضَّحت العلاقة والفواصل بينهما. ولكن بقي أهلُ كل فنٍّ منهما يرنو إلى الذي عند الآخر ليأخذ منه بغيته في تأسيس قواعد علمه، فكانت مباحث السنّة عند الأصوليين، ومباحث متناثرة أخرى عند المحدّثين. ولا يعني وجود مباحث السنّة عند الأصوليين أنهم درسوها من وجهة نظر أصولية بحتة، فالأمر لديهم متشعّبٌ بين العلمين، وهذا يفسّر سبب وجود مباحث الجرح والتعديل في كتب الأصول، والمباحث التي تتعلّق بضبط الراوي وغيره، فقد درسوها كقضايا ممتدّة في علمهم، ومع ذلك يظهر الملمح الأصولي في كثيرٍ مما درسوه، والعكس صحيحٌ بالنسبة لعلم أصول الحديث.

أردتُ من هذه التوضيحات أن أبيِّن أن الاهتمام بعلم أصول الفقه ومباحثه في قضايا المصطلح ليس أمراً خارجاً عن علم أصول الحديث بنحوٍ عامٍ، وأن الاهتمام بقضايا علم أصول الحديث كذلك ليس أمراً خارجاً بنحوٍ عامٍ عن علم أصول الفقه. والقضية في النهاية تدور حول فكرة "منهج قبول الخبر"، البحث الذي أنا بصدده، والذي حدّدت إطاره بالمحدثين، وليس الأصوليين. ولكن تأسيساً على ما كتبتُه في بحثٍ سابقٍ تحت عنوان: "علم أصول الحديث: نشأته ومناهج المتقدمين فيه" فإنني أرى أن التفريق بين العلمين بنحوٍ كاملٍ إجحافٌ كبيرٌ يضرُّ بقضايا رئيسة في كلا العلمين، وأن هذا التفريق الكامل -إن صحَّ- فإنما يصحّ في عصور المتأخرين عموماً، وأنهم رسموا حدوداً واضحة بين العلمين، نجد من خلالها أن ملمح الأصوليين في إثبات النص يختلف عن ملمح المحدثين.

أما في عصور المتقدمين الأولى، فالأمر إلى حدٍّ ما مختلفٌ، وذلك أن العناية كانت منصبَّةً على العلاقة مع النصّ النبويّ عموماً. ألا يشهد لذلك أن رسالة الشافعي تعدُّ من أوائل الدراسات –بل أول الدراسات– في مباحث كلا العلمين، ما الذي دفع الشافعي لئن يكتب هذا العمل؟ أليس الدافع له هو دراسة النص كاملاً بياناً وإثباتاً؟ ألم يسوِّد صفحاتٍ كثيرةً وهو يشير إلى قضية العدد في رواية الخبر، وقضية الإرسال والانقطاع والشذوذ وضابط الراوي المقبول؟ ألم تكن تراجم البخاري تنطوي على ملمحٍ فقهيٍ واضحٍ؟ ألم يكن الأساس لكتب السنن الأربعة جميعها الملمح الفقهي؟ ألم تكن "رسالة أبي داود إلى أهل مكة" في شرح سننه منطويةً على ملامحَ فقهيةٍ واضحةٍ في اختياره للخبر المشهور وابتعاده عن الغريب مما جعل كتابه أصلاً فقهياً يعتمد عليه كثيرٌ من المحدثين؟ ألم تكن تعليقات الحافظ أبي عيسى الترمذي في سننه ممزوجةً بالحكم على الحديث من حيث الإثبات والعمل؟ كل هذا يدلِّل –لديَّ– على فكرةٍ بالغة الأهمية، هي أن الفصل بين العلمين حريٌّ أن يلتحق بما صنَّفه المتأخرون عموماً. أما المتقدمون فإن القضية الأولى بالنسبة لهم هي قضية العمل بالخبر، والعمل هو رائدهم في إثباته.

لا يعني ما قلتُه سابقاً أنني تنحّيتُ عما عنونتُ له في رسالتي هذه من تخصيص الأمر بالمحدّثين، لكن أردتُ أن أُبيِّن الهيكل العام لمنهج قبول الأخبار، الأمر الذي دفعني لأن أتطرّق إلى ما قاله الأصوليون في بعض مباحث هذه الرسالة، وخاصةً فيما يتعلق بمتن الخبر وعلاقته بغيره من النصوص والمقاصد الشرعية، وفكرة الجزئيّ والكليّ بين نصوص الشريعة التي تنبني على قضية تحقُّق الاستقراء.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

عوداً على ما ذكرتُه سابقاً من أن صياغة مصطلحات هذا الفن وفق قالبٍ منهجيٍ كانت الشغل الشاغل لكثيرٍ ممن ألّفوا في هذا العلم، وأن النشاط البارز في هذا المجال ظهر بنحوٍ واضحٍ في منتصف القرن التاسع عشر وما بعده إلى حاضرنا هذا، مما جعل عبارة "المنهج" تأخذ صدىً وحيزاً واسعاً لدى الدارسين والمتخصصين في هذا العلم.

وإنْ كان الشيخ جمال الدين القاسمي لم يُعنوِن لكتابه بكلمة "المنهج" فإنَّ مَن يقرأه ويخُضْ في تفاصيله يدرك تماماً الدافع الذي من أجله انتقى الشيخ القاسمي بعض النصوص وأهمل أخرى، وذلك ليعيد رسم قواعد هذا العلم وفق ما سماه بـ"قواعد التحديث"، فالشيخ كان يعيش مرحلةً سادتها الدهشة لما وقع بالمسلمين من ضعفٍ وعلوِّ آخرين فاغري الأفواه تجاه هذا الشرق الضعيف، فأراد الشيخ أن يركّز على خصوصية هذه الأمة، وأن يعمل ما بوسعه من خلال هذا العلم ليعيد رابطاً حميماً بين نصّ هذه الأمة ومجدها، إذ المدخل لرفعة هذه الأمة ارتباطها بنصّها الذي هو هويّتها، فانتقى مجمل نصوصه من هنا وهناك،

من صوفٍ وسلفيٍ، ومن ظاهريٍ وحنفيٍ، لينفح في هذه الأمة ذلك الرابط الذي يصل بين أوصال هذه الأمة، والذي يصل بينها وبين نصّها (هويتها). إنني لا أرى كتاب "قواعد التحديث" إلا من خلال هذه الزاوية، وقد استهواني الكتاب وقرأتُه مراراً، وكلما قرأتُه حاولتُ أن أستعيد اللحظة التي عاشها الشيخ القاسمي.

إذن، فالدافع هو تقديم هذا العلم بما يجعله قريباً من عقول الدارسين والباحثين والمختصين والناس عموماً. هذا الدافع شغل أيضاً آخرين فقدّموا نفائسَ في هذا المضمار، كالشيخ طاهر الجزائري رحمه الله، والشيخ الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله، والشيخ رئيس المحققين عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، وأستاذاي الدكتور نور الدين عتر والدكتور عجاج الخطيب، والدكتور مصطفى الأعظمي، والدكتور محمد محمد أبو زهو حفظهم الله.

وما أظنّني بعيداً عن الدافع الذي قاد هؤلاء الأجلاء، فما يحدوهم يحدوني، وما استلهموه في أعمالهم يستلهمني، فالمنهج قضيةٌ تستحوذ على كياني. هذه القضية التي شغلت وما زالت تشغل بالي. وقد فتحت لي أسئلةً كثيرةً، مثل:

ما هي المعايير التي من أجلها نقبل حديثاً ونردّ آخر؟

لماذا ذهب العالم الفلانيّ ذاك الاتجاه أو ذاك الاتجاه، وما هي الخلفية التي حملته على قبول حديثٍ ما؟

ما هي الرؤية التي انبثقت منها المعايير التي تبنّاها أهل الحديث وأهل الفقه؟

لماذا ذهب الحنفية ومن تبعهم إلى تأسيس مجموعةٍ من المعايير الخاصّة بهم في قبول الأخبار؟

ما هو الهيكل والعمود الفقريّ لعلم أصول الحديث؟

ما هي صلة المعقول بالمنقول، وأيّهما يحكم الآخر؟

ما هو دور الواقع والزمان والبيئة والمكان في شهرة أحاديث وقبولها، وردّ بعضها؟

من هو الحاكم في قبول الأخبار: هل الرؤى المسبقة أم المعايير الدقيقة؟

هل قبول الأخبار يخضع حقاً لمنهجٍ محدّدٍ يمشي وفق معايير ثابتة لا تتغيّر مهما كان مضمون الخبر؟

والسؤال الأخير كان السبب الأكبر لاختياري هذا البحث. فإنني وجدتُ كثيراً في زمني الذي أعيشه رجالاً تشغلك كلماتُهم وبراعةُ تعبيرهم عن مغالطات منهجهم الذي يتبعونه، فتارةً يصدرون عن فكرة أنّ أهل الفقه هم الحَكَم في قبول الأخبار، وأنّ المحدثين زوامل أخبار لا يدرون ما يروون. وتارةً يصدرون عن فكرة أنّ جُلَّ اهتمام المحدثين كان السند، وأن عنايتهم بالمتن كانت ضئيلةً مقابل عنايتهم بالسند، مما أدى إلى الحكم على أحاديث بالقبول والردّ وفقاً لما اختطّوه من عنايتهم بالسند، فكان نتيجة ذلك

رواية الطامَّات وفقاً لما يدعي متبنّو هذا المنهج. وتارةً يصدرون عن فكرة أنّ علوم الحديث تطوّرت بشكلٍ يساير تلك اللحظة الزمنية التي عاش فيها هؤلاء العلماء، وأن هذا المنهج لا يحمل من أدوات النقد إلا الرؤى البالية، وأنّ منهج النقد يتطلّب رؤى أعمق مما كان عليه المحدثون، ولهذا فإن علوماً جديدةً وأدواتٍ حديثةً يجب أن نستخدمها في نقد هذه الأخبار. وتارةً يصدرون عن مواقفَ ضعيفةٍ حصرهم فيها واقعُهم المرير الذي أرعبهم، فجعلهم يهرولون وينفون عن الإسلام كل شائبةٍ علقت به –كما يتخيلون– مما لا ينسجم وواقعهم ورؤى الغالب القويّ في زمنهم، فراحوا يُضعِّفون أخبار تتعلق بالحجاب والجهاد والردّة وغير ذلك، لكي يجمِّلوا ديناً كان سبب مجدهم سابقاً.

إنني لستُ ممن يهوى الحكم على النوايا والضمائر، لكن لديّ سؤال أراه بالغ الأهمية، هو: لِصالحِ مَن نستخدم هذه الرؤى والمناهج الجديدة؟ بمعنى آخر: هل هذه المناهج أتت لتخدم رؤيةً متكاملةً يمكننا بها حلّ جميع المشاكل العالقة في زمننا؟ أم أتت لِتُوَظَّف لخدمة نصوصٍ معيّنةٍ محدّدةٍ؟

في استقرائي لمجمل من تكلّم عن ضرورة تغيير المنهج والانتقاص من المحدثين، كان يعنيني ما يقدمه هؤلاء من أمثلةٍ وتطبيقاتٍ، فوجدتُ أنّ المآل هو التعتيم على بعض النصوص، وإلقاء الضوء على بعضها الآخر، ولم أجِدْ فيما قرأتُ منهجاً متكاملاً أعاد دراسة النصوص وفق معاييرَ محدّدةٍ. اللهمّ إلا ما فعله علماؤنا المحدّثون المتقدمون ومَن لحق بهم من المتأخرين والمعاصرين الذين اهتمّوا بجانب التطبيق أكثر من التأصيل.

ولكي لا أذهب بعيداً، فإنّ ما رأيتُه من عمل بعض المعاصرين ممّن يهتمّون بقضية المنهج وتجديد الإسلام هو أنهم يصدرون عن منهجٍ يبدو لك أنه محكمٌ، لكن هذا الذي يبدو سرعان ما يزول أمام التطبيقات التي مثَّل لها هؤلاء، فيأتون إلى نصٍ يتعلق بوضع المرأة مثلاً مما يظنّون أنه انتقاصٌ لها، فيتكلّمون عليه وفق منهجهم المتّبع، فيحكمون عليه بالضعف بأدواتٍ ظاهرها المنهج، وباطنها الانتقاء والرؤى المسبقة.

أليس المنهج هنا غطاءً ومحاولةً لإيجاد سلطةٍ لإعادة قراءة النصوص؟ كان من الممكن أن يقول هؤلاء إننا نرفض النصّ الفلانيّ لأنه لا يتوافق مع ما نراه من رؤى عصريةٍ وواقعٍ جديدٍ. أليس هذا الجدير بهم؟ فما الدافع إلى البحث عن أركان المنهج؟ لا أرى الدافع إلا محاولةً لتأسيس سلطةٍ لإعادة قراءة النصوص وفق نظرةٍ انتقائيةٍ. ولسان حال هؤلاء يقول: نحن مِن داخل الإسلام ومِن منهجٍ سليمٍ متّبعٍ – جُمِع من هنا وهناك– نرفض نصوصاً ونقبل نصوصاً. فالدافع هو إعادة تشكيل الإسلام بما يخدم واقعهم الذي يعيشونه.

وحتى أكون منصفاً، فإنني لا أحكم أن في عمل بعض مَن يتّبع ذلك سوء سريرةٍ أو نية خبيثة مبيَّتة، ولكن أرى فيهم موقفاً ضعيفاً دعاهم لتبنّي منهجٍ هزيلٍ أساسُه الانتقاء وعدم الانتظام. وهذا ما يفسّر اعتماد كثيرٍ من هؤلاء على كلامٍ قاله الأقدمون في نقد أحاديثَ في البخاري ومسلم، فهم يُلقون الضوء على هذه الزاوية ويقومون بالتعتيم على مجالات النقد التي قدمها هؤلاء الأقدمون للصحيحين، التي تدور في مجملها على قضايا تتعلّق بالسند والرجال وغير ذلك مما لا يتصل أي اتصالٍ بما تبنّاه هؤلاء من حُججٍ أسَّسوا عليها منهجهم الحديث.

كل هذا دفعني إلى أن يكون جهدي في مرحلة الدكتوراه مركَّزاً على إبراز المعايير التي مشى عليها المحدّثون، وما هي الرؤية التي صدروا عنها، وهل كان هناك حقاً مواقف مسبقة في حكمهم على الأحاديث، أم أن المعايير هي التي حدّدت لهم الصحيح من السقيم، ولو كان ذلك السقيم يوافقهم، وذلك الصحيح يخالفهم.

لذلك كنت غالباً ما أتكلم عن اتجاهات المحدثين وأقارنها بالأصوليين والفقهاء، وأبيِّن خلفية هذه الاتجاهات، والمنهج المتّبع الذي ساروا عليه. واعتنيتُ كثيراً بمذهبين: الحنفي والشافعي لما رأيتُه من نقاشٍ طويلٍ بينهما في قضية إثبات الأخبار، ولما يُشكِّلان من مساحةٍ واسعةٍ في تاريخ علمي أصول الفقه وأصول الحديث. وتطرَّقت إلى مذهب الاعتزال والمالكية والحنابلة في مواضعَ من هذه الرسالة خاصةً في مجال دور العقل في الحكم على الأحاديث، وقضية أخبار الآحاد، وقضية العدد، وبيئة الخبر.

ليس هذا البحث رداً على هؤلاء المعاصرين، وإنما هو محاولةٌ لإبراز المعايير التي مشى على وفقها المحدثون، وأنهم باتّباعهم لهذه المعايير كانوا أوفياءَ للمنهج أكثر من وفاء المعاصرين ممن تكلّمت عنهم، وأنهم راعوا المنهج حتى في الأخبار التي تخالف رؤاهم ومذاهبهم. وأنهم كانوا أوفياء لجوهر هذا العلم الذي يعتني بالإثبات في الدرجة الأولى، ولذلك أثبتوا من حيث المعايير أخباراً ربما خالفت مذهبهم الفكري، وضعَّفوا أخباراً أخرى ربما يقوم عليها مذهبهم الفكري، وما ذلك إلا لوفائهم لجوهر هذا العلم، فكانوا يحملون من الموضوعية أكثر مما حمله مدَّعُو الموضوعية. **وكانوا بذلك يدركون الفرق الكبير بين إثبات الخبر نظراً لتوفر معايير الإثبات فيه من جهةٍ، وعدم العمل به نظراً لمعاييرَ خارجةٍ عن الإثبات من جهةٍ أخرى، وهذا يعني أنهم كانوا أوفياء لمنهج الإثبات ومنهج التأويل والعمل**، خلافاً لمن ذهب يُضعِّف أخباراً مدّعياً اتباع منهجٍ ما ووفقاً لمعايير يتبنّاها، ثم نجده بالمعايير نفسها يقوّي أخباراً أخرى لانسجامها مع مذهبه الفكري. أليس الجدير به أن يقول: إنّ هذا الخبر صحيحٌ ولو خالف مذهبه، ثم لا يعمل به وفقاً لمعاييرَ خارجة عن علم أصول الحديث؟ أكان من المنهج أن يُفسِد رونق علم أصول الحديث بادعائه أنه بالٍ

وأنه لا يحمل أدواتٍ منهجيةً مثلما يحملها منهجه، ثم نراه يتخبَّط بتضعيف ما هو صحيحٌ وتصحيح ما هو ضعيفٌ؟

وأخيراً، أريد أن أسجّل ملاحظتين أخيرتين ترتبطان بأهمية هذا البحث:

الأولى منهما: مَن يتابع أعمال المستشرقين من قرنٍ ونصف يلاحظ أن جلَّ اهتمامهم انصبّ على هذا العلم، علم أصول الحديث، ونادراً ما نجد لمستشرقٍ ما اهتماماً بعلم أصول الفقه. وهذا لا يعني عدم كتابتهم في نقد علم أصول الفقه أو الإسهام فيه نقداً أو بناءً. والاهتمام بعلم أصول الحديث نابعٌ من الاهتمام بذلك النصّ الممتدّ الذي يحيط بالقرآن. ونظراً لكون علم أصول الحديث لا يدرس القرآن، وأن القرآن فوق الدراسات الإثباتية، فإن سهام النقد ومعاول التشكيك توجّهت إلى هذا العلم (علم أصول الحديث)، وذلك لإحداث ثقوبٍ فيه، فإذا حدثت الثقوب أغنى ذلك عن التأويل والفهم والاستنباط. وقد بيَّنتُ خلال صفحاتٍ من هذه الرسالة –وكلما تسنَّى لي– الجهود والخلفيات التي تحيط بعمل المستشرقين.

ولستُ ممن يؤمن بالمؤامرة، فالأمر جدٌّ واضحٍ، ولا يحتاج إلى مؤامراتٍ. والقضية بالنسبة لهؤلاء المستشرقين هي دراساتٌ منهجيةٌ تُضعِف دور الدين في مجتمع اليوم، وأغلب المستشرقين في الثلاثين سنة الأخيرة يصدرون عن رؤى علمانية، خلافاً لما كان عليه حالهم في السابق، كما نشاهده في دراسات الدكتور مصطفى السباعي وغيره حول المستشرقين. وقد كان بيني وبين كثيرٍ من هؤلاء المستشرقين مراسلاتٌ ومقابلاتٌ شخصيةٌ في سوريا والغرب، تعرَّفت من خلالها على أهمّ الشخصيات التي تُعنى بهذا العلم علم أصول الحديث، وأغلبهم يعيشون في حالة نقدٍ حيال ما كتبه الجيل القديم أمثال جوزيف شاخت وغولد زيهر وولهاوزن وغيرهم.

وقد كان القصد أن أركِّز جهدي في رسالة الدكتوراه على "التحوّلات الاستشراقية الجديدة في دراسة السنّة النبوية"، ولكن مانعاً حال دون ذلك القصد، فكان أن كتبتُ هذا البحث، الذي كان في نظري أهمَّ من بحث "التحوّلات"، وذلك لأهميته المنهجية، وارتباطه بأسِّ هذا الفن، ولأنه كشف لي آفاقاً كبيرة في التعمُّق في منهج المحدثين وفق معايير الإثبات والقبول، كما كشف لي مدى عمق منهج المستشرقين في الوقت الحاضر، ومدى جديّة أعمالهم. والله أسأل أن يوفّقني لإتمام بحث "التحوّلات" في المستقبل القريب.

الثانية: أن عالماً جليلاً يعدُّ شيخاً للمحدثين في عصرنا الحاضر رأى في هذه الأطروحة عملاً مهماً، وهو أستاذي الدكتور نور الدين عتر حفظه الله، فمع أنه ألَّف في علم المصطلح كتابه "منهج النقد" وتوسَّع فيه، وأطَّر له، وأبرز جوانبَ جديدةً في التنسيق والترتيب والتنظيم، لم يرَ في عمله نهاية المطاف، ورأى أن الأعمال التي تتعلق بالمنهج يجب أن تزداد وتتضاعف مبيّنةً حدود هذا العلم ومعاييره وأساساته، فتشجيعه

ورؤيته كانت دافعاً كبيراً لي من بداية عملي إلى نهايته. ويصدق هذا الأمر أيضاً على أستاذي الدكتور بديع السيد اللحام حفظه الله، فعندما عرضتُ عليه الموضوع لم يقُل لي: إنَّ الموضوع بُحِث وقُتِل بحثاً، ولا جديدَ فيه، بل قال: أَرِنِي عقلك وخطّتك، وعندما أطلعته على ما أريد وافقني، وكان مشرفاً مشاركاً للدكتور نور الدين عتر حفظهما الله. فكان في موافقتهما إشارةٌ إلى أهمية البحث وضرورته. والله أرجو أن أكون قد خدمتُ البحث بما يوافي أصوله.

تصوُّر البحث:

تصوُّر البحث ينطلق من فكرة أنَّ الخبر في جوهره ينطوي على عنصرين أساسيين هما: الراوي (المخبِر) والمرويّ (الخبر)، فإذا كان الراوي على درجةٍ من الأمانة والتبصُّر والتعقُّل وكان خبره على درجةٍ من التطابق الصادق مع الواقع قبلنا خبره ولم نحتج إلى الموثِّقات والمؤيِّدات، وبذلك يكون دور المؤيّدات رفعَ درجة قبول الخبر وتقويته. والظن على أية حالٍ كافٍ. اللهمّ إلا إذا كان الموضوع على درجةٍ من الخطر والأهمية.

وبتحليل هذا الكلام، نجد أن معايير قبول الخبر الابتدائية هي معايير تتعلق بالراوي والمرويّ، فأما ما يتعلق بالراوي فهو حفظه (الضبط) ومسلكه (العدالة)، وأما ما يتعلق بالمرويّ فهو توافقه مع بدهيات العقول وعدم استحالته. ويضاف إلى ذلك مدى صلة الراوي بالحَدَث الأول سواء أكان ذلك الحدث قولاً أم فعلاً أم غير ذلك، وهنا يأتي معيار الاتصال ليبحث هذه القضية، ويدور حول معيار الاتصال ضرورة معرفة طريقة الاتصال، وهل كانت بالسماع أو الرؤية أو المراسلة أو غير ذلك، وهنا يأتي معيار التحمل والأداء الذي يدرس حقيقة الاتصال وكيفيته، وسمِّي معياراً تجاوزاً، إذ المعيار الحقيقي هو الاتصال.

وبقي أمران في هذا الخبر الابتدائي:

الأول منهما: هل نشترط في هذا الخبر الذي نسمعه للوهلة الأولى أن نسمعه من جهةٍ أخرى أم أن المخبِر الواحد يغنينا عن ذلك؟ وهنا يأتي معيار العدد. وسمّي معياراً تجاوزاً من باب التوافق مع مَن ذهب إلى اشتراطه ابتداءً، ولكن البحث والتنقيب فيما بعد هو الكفيل بعدِّه معياراً أو لا، ولذلك انطلقتُ في البداية من تسمية العدد معياراً، والحكم للنتيجة لا للعنوان.

والأمر الثاني: هل موضوع الخبر ومحتواه يؤثّر في المعايير التي نشترطها فيه، أي: هل كل الأخبار على درجةٍ واحدةٍ من حيث المحتوى والموضوع، أم أنّ هناك أخباراً تتضمّن أمراً جللاً يستلزم معايير أخرى تضمن لنا التأكد من صحة هذا الخبر.

هذا التصور السابق كله كان عنوان الباب الأول ومحتواه من هذه الأطروحة، درستُ فيه معايير

الخبر بالنظر إلى ذاته، فكان أن بحثتُ المعايير التالية: في الراوي: (العدالة والضبط) وفي المرويّ: (السلامة العقلية وموضوع الخبر) وفي العلاقة بين الراوي والمروي: (الاتصال والتحمل والأداء والعدد) ورأيتُ أن أختم هذه المعايير ببيان درجة القبول لهذا الخبر الواحد الذي وصلنا من جهةٍ واحدةٍ بغضّ النظر عن الجهات والسياقات والقرائن الأخرى.

ولكن ماذا لو كان هناك شكٌ في راوي الخبر، في مسلكه أو ضبطه، أو كان الموضوع الذي يحمله على درجةٍ من الأهمية والخطورة. أو سمعنا فيما بعد من جهاتٍ أخرى أخباراً أخرى تناقضه أو غير ذلك. وهنا تقصَّيتُ في هذه العلاقة بين الخبر وغيره من السياقات والجهات، فرأيتها تنقسم إلى جانبين:

الجانب الأول: يتعلق بمتن الخبر، أي بالمرويّ السابق الذي تحدّثتُ عنه، ورأيتُ أن العلاقة مع غيره تنطوي على عدّة علاقات:

الأولى: علاقة بالنصّ القرآنيّ.

والثانية: علاقة بالنصوص الحديثيّة الأخرى.

والثالثة: علاقة بالمقاصد والقواعد الشرعيّة المُشكَّلة من استقراء النصوص جميعها (الاستقراء التام) أو بعضها (الاستقراء الناقص) أو التي جاءت على شكل مبادئ نادت بها الشريعة، فكان أن أخذتْ حيّزاً كبيراً في التشريع، فبحثتُ في ذلك العلاقةَ بين كليّ الشريعة وجزئيّها من حيث التباين والتوافق.

والرابعة: علاقةٌ بالقياس على خبرٍ آخر، أي ماذا لو كان هناك تعارضٌ بين الخبر الذي سمعناه وبين علةٍ حصلنا عليها من نصٍ سابق أفادتنا مخالفة الخبر الذي سمعناه. وهذا الجانب من العلاقات كان مجال البحث في الفصل الأول من الباب الثاني.

أما **الجانب الثاني**: فهو يتعلق بالراوي وسند الخبر، ورأيت أن العلاقات هنا على الشكل التالي:

الأولى: علاقة طريق هذا الخبر بالطرق الأخرى من حيث التعارض والتوافق، وهنا كان للاستقراء والسبر والمقارنة الحظّ الأكبر من التطبيق والنقاش. وكان أن بحثتُ في هذه العلاقة مجالات التعارض والتوافق بين الخبر المسموع والسياقات الأخرى، سواء أكان الخبر المسموع السابق حصل على القبول وفقاً للمعايير الابتدائية التي تحدثتُ عنها في الباب الأول أم لا، فإذا حصل على القبول الابتدائي في الراوي والمرويّ ربما ترتفع درجة هذا القبول وتترقَّى فيما لو رأينا للخبر مؤيداتٍ ومتابعاتٍ، وربما ينتقل من القبول إلى الردّ فيما لو رأينا أنه يخالف ما هو أقوى منه، وهنا يأتي الحديث عن الشذوذ والعلة ومجالاتها والاصطلاحات التي تدور حولها من النكارة والإدراج والاضطراب والقلب وغير ذلك.

الثانية: علاقة الخبر بالبيئة التي صدر عنها، ومدى انتشاره في تلك البيئة ومتى صدر، وأين صدر. وكذلك

الحديث عن مدى شهرة الخبر في اللحظة الأولى أو عدم شهرته، أي دراسة صدى الخبر في اللحظة الأولى، فإذا كان الخبر على درجة من الخطورة والأهمية فهذا يستلزم توفُّر الدواعي لنقله وعدم تجاهله، وكذلك فيما لو رأينا خبراً يشتهر بعد القرون الأولى التي تداول فيها المحدثون الأخبار، فهنا يأتي الحديث عن نوعٍ من أنواع التفردات الحاصلة في المتون. وكان هذا الجانب الثاني محور العمل في الفصل الثاني من الباب الثاني.

ورأيتُ أن أختم هذا الباب ببيان السياقات والقرائن الأخرى التي تنقل الخبر وترفع درجته إلى درجاتٍ عليا من غلبة الظن أو العلم بقسميه النظري والضروري، وكان أن درستُ أهمّ القرائن كوجود الخبر في الصحيحين، وما ينطوي ذلك الوجود على فكرة التلقّي بالقبول والإجماع على العمل بالخبر، فكان أن فرقّت بين هاتين القرينتين، وأثر كل واحدة منهما، وتحرير النزاع في قضية وجود الخبر في الصحيحين، كما تعرّضتُ لقرائن أخرى كشهرة الخبر، أو استفاضته، أو تواتره، أو تسلسله بالأئمة المشاهير.

وهذان البابان هما جوهر العمل في هذه الأطروحة، ورأيتُ قبل أن أدخل إلى جوهر هذا العمل أنْ أبدأ **ببابٍ تمهيدي يتعلق بالمنهج** بشكلٍ عامٍ من حيث المقدمات والنظرية والمعوِّقات التي ترتبط بالرؤية وزاوية النظر إلى الأخبار. وفي هذا الباب بيانٌ للخطوط الأساسية لمنهج المحدثين وملمحهم ومدركهم في نقد الأخبار. كما درستُ في هذا الباب أهم المصطلحات التي تتعلق بمنهج قبول الأخبار، وتطرَّقتُ إلى جهود المعاصرين وتصنيفاتهم في منهج قبول الأخبار.

منهج البحث:

نظراً للعنوان الذي تحمله هذه الأطروحة: "منهج قبول الأخبار عند المحدّثين: دراسة تأصيلية تطبيقية" يمكنني أن أستعرض ملامح المنهج الذي اتّبعتُه على الشكل التالي:

في الجانب التأصيلي:

- اعتمدتُ منهج الوصف فيما يتعلّق بمنهج المحدّثين، فكنتُ أستعرض آراءهم في المسألة والخلافات بينهم في أغلب الأحيان.
- اهتممتُ بالجانب التحليلي كثيراً، فكنتُ أُلمح إلى القاعدة التي اتّبعها المحدّثون، ثم أتلوها بالشرح والتفصيل والتحليل، وبيان الخلفيات التي من أجلها وُضِعت هذه القاعدة.
- حاولتُ أن أستعرض الخلافات بين المحدّثين أنفسهم، أو بينهم وبين غيرهم من المختصّين على أنّها توجّهاتٌ تعكس مدارسَ ورؤى منهجيةً تبنّوها في قبولهم للخبر.
- توقفتُ عند بعض المسائل المهمة -التي أرى أنني أتيت بجديدٍ فيها على مستوى الترتيب والتنظيم والتنسيق- بالبحث والتنقيب والتحليل والنقد، وذلك كموضوع العدد وأهميته في قبول الخبر،

واتجاهات العلماء حول قضية تعارض المنقول والمعقول، وقضية القرائن وفكرة التلقّي بالقبول، ومعيار بيئة الخبر، وموضوع الخبر، وغير ذلك.

- لم تكن هذه الرسالة في الجانب التأصيليّ منها مقتصرةً على كتب مصطلح الحديث، وإنما امتدّت لتشمل كتب أصول الفقه، وذلك أنني تبنَّيت توجهاً في هذه الأطروحة يُبرِز فكرة تضايف العلوم وارتباطها بعضها ببعض، خاصةً علم أصول الحديث وعلم أصول الفقه، فبيَّنت في الباب التمهيدي الأساسَ لهذا المنهج، وأن المتقدمين قدَّموا من خلال منهجهم رؤيةً شاملةً للخبر، لم تقتصر على الخبر من ناحية الإثبات وحسب، وإنما امتدّت لتشمل تأويله وسياقه وورروده.

وعلى أيّة حال، فإنّ تطرُّقي لعلم أصول الفقه كان محدَّداً في الفصل الأول من الباب الثاني، ذلك أن هذا الفصل درس علاقة المتن بغيره من النصوص والقواعد الشرعية، ففي هذا الفصل تطرَّقتُ لكلام الأصوليين فيما يخصّ هذه العلاقة، وأبنتُ وجهة نظر المحدثين ومنهجهم فيما يتعلق بعلاقة الخبر النبويّ مع غيره من الأخبار. وإن كان عنوان هذا البحث هو منهج قبول الأخبار عند المحدثين، فإن تطرُّقي لعلم أصول الفقه في ذلك الفصل ينطلق من أساسين:

الأول منهما: إضافة ما هو مهمٌ من علم أصول الفقه إلى منهج قبول الأخبار عامةً، مع بيان الأساس والمنطلق الذي يعتمده المحدثون والأصوليون والتفريق بينهما من حيث طريقة النقد والمنهج المتّبع عند كليهما.

الثاني: نظراً لعناية المحدثين البالغة بالسند فإنّ مادّة متن الحديث النبويّ وعلاقته بغيره من النصوص لم تكن وافيةً بالشكل الذي أريده لهذا البحث، خاصةً في مجال علاقة الخبر بالمقاصد والقواعد الشرعية والقياس والرأي. وهذا لا يعني أن المحدثين لم يتناولوا هذا الشيء بالبحث والدرس، ولكن أردت في هذا الفصل أن يكون هناك امتداداتٌ أصوليةٌ يمكن أن تزيح الحجاب عن منهج العلماء عامةً في إثباتهم للنصوص من خلال متونها.

والأمر ينطبق أيضاً إلى حدٍ ما على معيار البيئة التي ورد فيها الخبر، لذلك تطرقتُ للمذهب الحنفي والشافعي وقواعدهما في دراسة الخبر من حيث شهرته في بيئةٍ ما، والمنهج المتّبع فيما لو لم ينتشر الخبر مع الحاجة إليه.

- اعتنيتُ في هذه الأطروحة ببيان الأساس النقديّ الذي ينطلق منه المحدّث، وهل هو يصدر عن معاييرَ أم عن رؤيةٍ مسبقةٍ تحدِّد له الأطر العامة لقبول الخبر.
- الرجوع إلى أقدم المصادر في كل نقطةٍ من نقاط هذا البحث، فحيثما كان هناك مصدرٌ قديمٌ أشرتُ

إليه واعتمدتُ عليه، وربطتُ بينه وبين المصادر التي بعده، والفروق الحاصلة بينهما.

- لم أستعرض قواعد المصطلح وفق الخطة المعروفة التي مشى عليها أهل الاصطلاح، بل اضطرني المنهج الذي اتبّعته إلى إعادة ترتيب علم المصطلح المتعلّق بقبول الخبر، فكانت المصطلحات تأتي وفقاً للخطّة المتّبعة التي تبنّيتها، وليس وفقاً لما هو معروفٌ في كتب المصطلح.
- لم أستطرد في ذكر التفاصيل التي اعتنى بها أهل الاصطلاح في شرحهم للمصطلح الحديثي، فاعتنيتُ بالجانب المنهجي الذي يؤدّيه هذا المصطلح، ولذلك فإنني درستُ كل مصطلحات الاتصال والانقطاع ضمن معيار الاتصال، وحاولتُ فيه أن أُبيِّن حدود المعيار والخلاف بين العلماء في رسمه وتحديده. وكذلك في العدالة والضبط، وهلمّ جرَّاً. أي أنني تناولت المصطلح غالباً من حيث علاقته بالمصطلحات الأخرى توافقاً وتعارضاً.

في الجانب التطبيقيّ:

- كان رائدي في الأمثلة التي وضعتها عموماً كتابَ "علل الحديث" للإمام ابن أبي حاتم، فاستخرجت منه خمسةً وعشرين مثالاً، رأيتُ فيها بغيتي وغرضي، واللهَ أسأل أن أكون وفقتُ في اختيارها من هذا الكتاب. ومع ذلك فإنَّ اختياري وقع على خمسةٍ وسبعين مثالاً من هذا الكتاب، ولكنني استبعدتُ خمسين منها لأنني وجدتُ بعد دراستي لها عدم وفائها لغرضي، بالإضافة إلى أنني وجدتُ أن التمثيل لها ليس بمستقيم بعدما استقرأتُ كلام العلماء حولها.

وقد كان إقصائي لها ينبع من نقطتين: الأولى: أن بحثي يركِّز على الجانب الإيجابي من المنهج، أي جانب قبول الأخبار، فكان كل تركيزي منصبّاً على الأمثلة التي تخضع لهذه الرؤية. الثانية: أن هذا البحث ليس دراسةً تطبيقيةً نقديةً لكتاب "العلل" فلذلك لم أُرِد أن أجعل البحث يدور حول منهج إمامٍ واحدٍ. والسبب في اختياري هذا الكتاب بالذات هو رغبتي في خدمته لاحقاً، بالإضافة إلى أن كتاب العلل لا يعدُّ كتاباً في دراسة العلة اصطلاحاً وتطبيقاتها، بل توسّع في مفهوم العلة ليشمل قضايا أخرى لا تدخل تحت العلة بالمعنى الاصطلاحي الذي يستعمله متأخِّرو هذا العلم.

- اعتمدت أيضاً في التمثيل على ما أورده أستاذي الدكتور نور الدين عتر في كتابه "لمحات موجزة في أصول علم العلل" فأخذت منه بعض الأمثلة، وزدتها تخريجاً وبياناً.
- هناك أمثلةٌ أخرى اتبعتُ فيها غيري، ولم آتِ فيها بجديدٍ على مستوى التمثيل. والسبب في ذلك أن القاعدة جدُّ واضحةٍ، وأنها لا تحتاج إلى البحث هنا وهناك للتمثيل لها، فكان التمثيل لهذه المواضع وفاءً بعنوان البحث المدروس.

المبحث الثاني: النصوص الحديثية ٣٧٣
النقطة الأولى: هل يمكن للأحاديث أن تتعارض ٣٧٣
النقطة الثانية: التشيع لعلي بن أبي طالب وبداية التناقضات في بعض الأخبار ٣٧٥
علاقة الأحاديث ببعضها البعض ٣٧٨
أولاً: التوافق ٣٧٨
ثانياً: التعارض ٣٧٩
منهج الحنفية في عرض الحديث على السنة ٣٨٠
زيادة الثقة ٣٨١
تطبيق على زيادة الثقة وبيان مذاهب العلماء في ذلك ٣٨٩
مختلف الحديث وطرق الجمع والترجيح ٣٩١
مثال الجمع بين المتعارضين ٣٩٢
مثال الترجيح بين المتعارضين بالتاريخ ٣٩٤
المرجحات ٣٩٥
مثال الترجيح بين المتعارضين بمرجح كثرة عدد الرواة ٣٩٦
خطوات المنهج الحنفي في حل التعارض ٣٩٩
المبحث الثالث: المقاصد والقواعد الشرعية ٤٠١
درجات الخبر من حيث القطع والظن ٤٠٢
درجات القياس من حيث القطع والظن ٤٠٣
درجات الراوي من حيث الضبط والعدالة ٤٠٦
حديث المصراة والمقولات الأربع ٤١٠
تحليل نفسي للمنهج الحنفي ٤١٣
الكلي والجزئي في الشريعة الإسلامية ٤١٥
الاختلاف حول فقه أبي هريرة ٤١٩
وقفة مع المذهب الحنفي وترجيح ٤٢١
التفريق بين الأصول والقياس على الأصول في المذهب الحنفي ٤٢٦
الفصل الثاني: علاقة الخبر مع غيره من حيث السند ٤٢٩
المبحث الأول: علاقة الخبر مع الأخبار الأخرى من حيث التأييد أو المعارضة ٤٢٩
أهمية السبر في منهج قبول الأخبار ٤٣١
أهمية السبر في الحكم على الحديث ٤٣٥
المطلب الأول: السبر للاعتبار والتقوية ٤٣٦

أولاً: وجود المتابعات والشواهد ٤٣٦
ماهية المتابعة المقوِّية ٤٣٩
أثر المتابعة في درجة الحديث ٤٤١
مثال للصحيح لغيره ٤٤٣
مثال للحسن لغيره ٤٤٨
ثانياً: تحقق التفرد أو الغرابة ٤٥٠
ماهية التفرد والغرابة ٤٥٠
التفرد المطلق ٤٥٠
التفرد النسبي ٤٥٢
أثر التفرد أو الغرابة في قبول الحديث ٤٥٥
تطبيق على الفرد المطلق الضعيف ٤٥٧
الارتباط بين التفرد والغرابة ومصطلح الشاذ والمنكر ٤٥٩
قاعدة ارتباط التفرد بالضعف عند بعض المعاصرين ٤٦٣
اعتراض الدكتور نور الدين عتر على كلام الحافظ ابن رجب ٤٦٤
المطلب الثاني: السبر لكشف التعارض والمخالفة ٤٧٠
مصطلح العلة ٤٧٠
معنى العلة اصطلاحياً ٤٧١
مفهوم العلة بين المتقدمين والمتأخرين ٤٧٢
العلاقة بين الشذوذ والعلة ٤٧٣
تطبيق على مصطلح المنكر ٤٧٥
بيان مجالات العلة وكيفية الكشف عنها ٤٧٧
أولاً: كيفية الكشف عن العلة ٤٧٧
ثانياً: مجالات العلة ٤٧٨
أولاً: تعارض الوصل والإرسال ٤٧٩
تطبيق على تعارض الوصل والإرسال ٤٨٣
ثانياً: تعارض الوقف والرفع ٤٨٤
تطبيق على تعارض الرفع والوقف ٤٨٥
ثالثاً: الإدراج ٤٨٧
تطبيق على الإدراج في السند ٤٨٨
تطبيق ثانٍ على الإدراج ٤٨٩

تطبيق ثالث على الإدراج ٤٩٠
رابعاً: الاضطراب ٤٩١
تطبيق على الحديث المضطرب ٤٩٢
خامساً: القلب ٤٩٣
هل يوصف الحديث الشاذ بالصحة؟ ٤٩٦
المبحث الثاني: علاقة الخبر بالبيئة التي ورد فيها **٤٩٩**
أولاً: أثر السياق الزماني والمكاني عند المحدثين ٤٩٩
تاريخ المتون ٤٩٩
تطبيق: أثر السياق الزماني في بيان أمر الخبر ٥٠٠
زواج رسول الله صلى الله عليه وسلم بأم حبيبة ٥٠٠
سياق الخبر المكاني ٥٠٧
ثانياً: نقاشات المحدثين والأصوليين لقضية الخبر وعلاقته بالبيئة التي صدر منها ٥١٠
قواعد نقد الخبر بناءً على واقع الحال عند الأصوليين ٥١١
قواعد الحنفية ٥١٢
أمثلة الحنفية ٥١٣
قواعد أخرى لنقد الخبر بناءً على واقع الحال ٥١٨
القاعدة الأولى: توفر الدواعي على نقل الخبر ٥١٨
التفريق بين قاعدة توفر الدواعي على نقل الخبر وقاعدة عموم البلوى ٥١٨
غرض القاعدة التي اعتمدها جمهور الأصوليين ٥١٩
القاعدة الثانية: رواية الخبر بعد استقرار الأخبار في بطون الكتب ٥٢٠
خاتمة الباب: أثر القرائن في درجة الخبر **٥٢١**
أولاً: أثر القرائن في درجة الخبر ٥٢٢
الفرق بين قرائن المحدثين وقرائن الأصوليين ٥٢٣
ثانياً: أنواع القرائن المؤثرة في درجة الخبر ٥٢٤
القرينة الأولى: تواتر الخبر وشهرته واستفاضته ٥٢٤
ماهية التواتر والشهرة والاستفاضة وأثرها في درجة الخبر ٥٢٥
أولاً: التواتر ٥٢٥
ثانياً: المشهور ٥٢٧
ثالثاً: المستفيض ٥٣٠
القرينة الثانية: ورود الخبر في الصحيحين ٥٣٢